

إلى الدراسات العليا - كلية التربية - جامعة القاهرة

ح/ قبول بالنشر

العرفية خلال مرحلة التأسيس

1979 7/6

باشرف ا. م. م. قرآن فیصل جده ان الفانی

طالب الما جسي

قد قبل للنشر في مجلة دراسات في التاريخ والآثار وسينشر في الأعداد القادمة

مع التقدير...

جامعة القادسية

كلية التربية

قسم التاريخ

التوصيف القانوني لوزارة الاقتصاد العراقية

خلال مرحلة التأسيس عام ١٩٣٩

أ.م.د. فرقان فيصل جدعان الغانمي

الباحث: أدورد عبد العظيم عنبر

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

المقدمة

ارتبط تشكيل وزارة الاقتصاد العراقية بعوامل عديدة كان في مقدمتها الوضع الاقتصادي المرتبك قبل الاحتلال البريطاني للعراق وبعده ، فضلا عن ذلك ان جميع الدوائر ذات الصلة الاقتصادية كانت مشتتة بنحو لايجعلها ان تقوم بالمهام والانشطة الاقتصادية التي تعزز من الدور الاقتصادي للبلاد وبناء منظومته الاقتصادية ، وكان لحدوث الازمة الاقتصادية واثرها على العراق مما ولد الرغبة الواضحة في تشكيل هذه الوزارة ، وقبل قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وعندما الاوضاع في البلاد غير مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً ومرتبكة بصورة عامة ، كل ذلك دفع الحكومة الى اتخاذ تدابير وقائية لكي تواجه بها تأثيرات الحرب فقامت بتشريع مجموعة من القوانين والانظمة والمراسيم الادارية والاقتصادية لتنظيم الحياة الاقتصادية ، واعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكاتها على اسس تتفق ومقدرة البلاد المالية وحاجاتها الحقيقية ، فاصبح من الضروري ان تتولى هذه التشكيلات وزارة خاصة لها علاقة بالاقتصاد الوطني الامر الذي ادى الى تشكيل وزارة الاقتصاد عام ١٩٣٩ .

احتوى البحث على مقدمة ومحورين وخاتمة ، تناول المحور الاول البدايات الاولى لتأسيس وزارة الاقتصاد وأقتراح التأسيس ، ودرس المحور الثاني مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد في مجلس الامة العراقي .

اعتمد البحث على العديد من المصادر ، والتي تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة والموجودة في دار الكتب والوثائق التي اغنت الباحث بالمعلومات المهمة عن مرحلة تأسيس الوزارة ، كما اعتمد الباحث على محاضر مجلس النواب العراقي من خلال مناقشات النواب في المجلس ، كذلك اعتمد الباحث على مجموعة من الكتب والتي من اهمها كتاب " تاريخ الوزارات العراقية " لمؤلفه شيخ المؤرخين عبد الرزاق الحسني ، وبعض الرسائل والاطاريح التي اعتمد عليها البحث ولاسيما اطروحة " النظام الاداري في العراق ١٩٢٠ - ١٩٣٩ دراسة تأريخية " للباحث عدنان هرير جودة الشجيري .

المحور الاول : البدايات الاولى لتأسيس وزارة الاقتصاد وأقتراح التأسيس .

لم يكن الحديث عن تأسيس وزارة للاقتصاد جديداً ، نظراً للأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الوزارة وما لها من علاقة وثقى بالأمور الاقتصادية والمالية والتجارية في بناء الدولة ورفاهية الشعب فقد اثير هذا الموضوع اول مرة عام ١٩٢٧ في مجلس النواب العراقي بجلسته الثالثة والاربعون المنعقدة في ٣١ اذار ١٩٢٧ من قبل النائب حمدي الباجه جي ^(١) عند مناقشة قانون تأليف وزارة الري والزراعة حيث اقترح النائب المذكور تشكيل وزارة للاقتصاد وتدخل ضمن اعمالها جميع عوامل الانتاج من تجارة وزراعة وصناعة واقترح في وقتها ان تسمى (وزارة الانتاج) ^(٢) .

كما اقترح نائب ديالى نصرت الفارسي ^(٣) تشكيل مديرية للتجارة ومديرية للإحصاء وأوضح الفائدة المرجوة من هذه المديريتان وان تتألف وزارة بأسم (وزارة الاقتصاد) ، واقترح ان يسمى القانون بـ(قانون تأليف وزارة الاقتصاد رقم () لسنة ١٩٢٧) الا ان مقترحه لم تتم الموافقة عليه بعد عرضه على المجلس ، كما اقترح نقل دوائر الري والمساحة والزراعة والبيطرة والاملاك الاميرية وتأسيس مديرية للتجارة ومديرية للإحصاء وترتبط جميعها بوزارة واحدة تسمى وزارة الاقتصاد لكن مقترحه لم يحظ بالموافقة من قبل النواب عند عرضه للتصويت ايضاً ^(٤) .

قبل قيام الحرب العالمية الثانية اصبحت الاوضاع في البلاد غير مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً وكان وضع الادارة مرتبك بصورة عامة ^(٥) ، وكانت الاوضاع الداخلية في العراق تعاني من ازمات ، كارتفاع الاسعار وشحة المواد الغذائية وزيادة الطلب وقلة العرض ^(٦) ، وازدياد البطالة التي لحقت ضرراً كبيراً بمختلف شرائح الشعب التي ظل دخلها ثابتاً ، مما اثارت هذه الاوضاع النقمة على الحكومة ^(٧) ، فدفع الحكومة الى اتخاذ تدابير وقائية لكي تواجه بها تأثيرات الحرب فقامت بتشريع مجموعة من القوانين والانظمة والمراسيم الادارية والاقتصادية لتنظيم الحياة الاقتصادية ^(٨) .

مقابل ذلك كان من ضمن البرنامج الوزاري لوزارة جميل المدفعي الرابعة (١٧ اب ١٩٣٧ - ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨) اعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها على اسس تتفق ومقدرة البلاد المالية وحاجاتها الحقيقية ^(٩) .

جاء مقترح تشكيل وزارة الاقتصاد من قبل وزارة المالية على اثر صدور بعض القوانين التي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة ، واصبح من

الضروري ان تتولى هذه المديریات الكثيرة وزارة خاصة وتضم اليها دوائر اخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني الامر الذي كان البداية الاولى لتشكيل وزارة الاقتصاد (١٠) .

مبررات تشكيل الوزارة :

١- كثرة الدوائر المرتبطة بوزارة الاقتصاد والمواصلات حيث جاء هذا الشرط لتخفيف العبء حتى تكون الوزارة اكثر تخصصاً ومهنيةً لتحقيق افضل سيطرة على الاقتصاد العراقي (١١) .

٢- زيادة مصروفات الدوائر التابعة الى وزارة الاقتصاد والمواصلات زيادة محسوسة ، وخاصة بعد اضافة ادارة السكك الحديدية الى الوزارة .

٣- عدم تناسق الاعمال التي تقوم بها هذه الوزارة ، وسوف تكون اكثر تناسقاً وفائدة لو وزعت اعمالها وقسمت على وزارتين لكي تعطي العناية الكافية للمشاريع الحيوية .

٤- تحقيق افضل سيطرة ممكنة على حركة الاقتصاد العراقي وانشطته المختلفة وتكييفه للحرب المتوقعة (١٢) .

وبناءً على ذلك اقترحت وزارة المالية بكتابها الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم م/٦٩٥ بتاريخ ٢٦ ايلول ١٩٣٨ تشكيل لجنة تقوم بالنظر في مؤسسات الدولة وكيفية ارتباطها في الوزارات ، وجاء هذا المقترح بسبب ان تشكيلات الدولة واعمالها وارتباطاتها لم تكن مستندة الى اساس علمي واعمالها غير متناسقة ، وان هذه التشكيلات كانت وليدة الظروف الخاصة بها عند احداثها ، وفي اغلب الاحيان كانت نتيجة قرارات انفرادية وكيفية ، وانه من الضروري اخذ اعمال الدولة بأجمعها بنظر الاعتبار وتوزيعها على المؤسسات بصورة عادلة ومنطقية وربط تلك المؤسسات بالوزارة التي لها اكثر اختصاص بأعمال تلك المؤسسات (١٣) ، لهذا رأيت الوزارة لغرض معالجة هذه القضية انه من الضروري تشكيل لجنة عامة تدرس تشكيلات الدولة وكيفية ارتباطها فضلاً عن ضرورة استفادة الدوائر من بعضها البعض ، واقترحت ايضا تعيين اعضاء اللجنة من الذوات الذين لهم تجربة عملية في مصالح الدولة ، ولهذا الغرض اقترحت الوزارة ان تكون اللجنة برئاسة المستر هوك مستشار وزارة المالية وعضوية المستر ادموندس (Admonds) مستشار وزارة الداخلية والسر جون وورد مدير الميناء وادارة السكك الحديدية و داوود سمرة نائب رئيس محكمة التمييز وعمر نظمي مدير الواردات العام .

وافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة المالية الخاص بتأليف لجنة عامة لدراسة تشكيلات الدولة وكيفية ارتباطها في الوزارات لاستفادة الدوائر من بعضها وتعين خطط لأعمال تلك الدوائر ، وتكونت اللجنة من الدوائر التي اشارت اليهم وزارة المالية في مقترحها (١٤) .

باشرت اللجنة الخاصة التي ضمت خبراء من ذوي الخبرة والتخصص ومن كبار موظفي الدولة للنظر في حل وزارة الاقتصاد والمواصلات واحلال وزارتين محلها ، وبعدما انهت اللجنة تقريرها الذي رفعته الى وزارة المالية ، قامت جريدة الاخبار البغدادية في عددها ١٦٨ بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٩ بنشر مقالا مطول حول هذا التقرير ، اذ اشارت فيه .

يرجع تاريخ تنسيق الدوائر في كافة الوزارات الى عهد تشكيل الحكومة العراقية وان الاعمال والمسؤوليات التي تقوم بها هذه الدوائر قد توسعت وازدادت مصروفاتها في الآونة الاخيرة ، فضلا على أن الاعمال التي تقوم بها هذه الدوائر قد اصبحت غير متناسقة وانها سوف تكون ذات فائدة وتؤدي خدمات اكثر لو وزعت اعمالها وتم فصل الوزارة الى وزارتين ، وأقترحت اللجنة ربط الدوائر (الري والزراعة والبيطرة - تسوية الاراضي والتسجيل - المساحة والقسم الجيولوجي ومديرية النفط - الانحصارات والاحصاء العام) بوزارة الاقتصاد للأسباب التالية (١٥) :

١- الري والزراعة والبيطرة : بسبب التأثير العظيم التي يقوم به الري على المحاصيل الزراعية والمواشي ، فقد ارتأت اللجنة ربط هذ المصالح بوزارة واحدة لتحقيق فوائد عديدة لان مصالحها ترتبط مع بعض وان هذه الدوائر يجب ان تكون نواة وزارة الاقتصاد .

٢- تسوية الاراضي والتسجيل : نظرا للأهمية التي تتمتع بها الاراضي في الاكثار من انتاج البلاد ولأجل ضمان اصحاب الاراضي لحقوقهم القانونية ، اقترحت اللجنة تشكيل مديرية عامة للتسوية والتسجيل وترتبط بوزارة الاقتصاد نتيجة عاملين : الاول لغرض ايجاد سجل تدون فيه تفاصيل الاراضي من حدود ومساحة واسم المتصرف ، والآخر لإزالة الخلاف بين لجان التسوية ودوائر الطابو حول الرسوم وحول تسجيل قرارات التسوية ، لذلك وتتكون من الشعب التالية :

أ - الشعبة المركزية .

ب- شعبة التسجيل .

ج- شعبة الطابو .

٣- المساحة والقسم الجيولوجي ومديرية النفط : لم تعلق اللجنة شيئاً حول ربط هذه الدوائر بوزارة الاقتصاد .

٤- الانحصارات والاحصاءات : بحثت اللجنة موضوع نقل مديرية التجارة التابعة لوزارة المالية الى وزارة الاقتصاد المنوي احداثها ، اذ لاحظت اللجنة كثرة الاعمال التي تقوم بها هذه المديرية وان الوزارة المحدثة هي اكثر ملائمة لألحاق هذه المديرية لها .

كان من ضمن توصيات اللجنة الخاصة ضرورة احداث منصب اعلى من منصب رؤساء الدوائر في كل وزارة من الوزارات وذلك لاستقرار الاعمال وتسييرها على اساس ثابت لا يتبدل بتبدل الوزير^(١٦) .

اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المشكلة لحل وزارة الاقتصاد والمواصلات واحلال وزارتين محلها ووافق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ على الغاء وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلها وزارتين تكون الاولى بعنوان (وزارة الاقتصاد) والآخرى (وزارة المواصلات والاشغال) ، وجاء تقسيم الوزارة وفقاً للأسس الآتية^(١٧) :
أولاً: ١- تشمل وزارة الاقتصاد على الدوائر الآتية :

أ- دائرة الري .

ب- دائرة الزراعة .

ج- دائرة المساحة . جميعها نقلاً من وزارة الاقتصاد والمواصلات .

د- دائرة البيطرة .

٢- يتم احداث مديرية عامة جديدة تسمى (دائرة تسوية الاراضي والتسجيل) وترتبط هذه الدائرة بوزارة الاقتصاد ، وتنقل اليها من وزارة العدلية دائرة الطابو العامة ، ودائرة تسوية الاراضي نقلاً من دائرة الاملاك والاراضي الأميرية التابعة لوزارة المالية .

٣- أحداث مديرية الاحصاء العامة وتنقل أليها من وزارة الداخلية مديرية النفوس العامة ومن وزارة المالية شعبة الاحصاء .

٤- مديرية التجارة والصناعة وتنظر هذه المديرية في معاملات الانحصارات وتسجيل الشركات وبراءات الاختراع والعلامات الفارقة وامور غرف التجارة ولجنة التمور والمصرف الزراعي ، وتنقل الى هذه المديرية من وزارة المالية الشعبة التي تنظر في الوقت الحالي في مثل هذه الامور .

٥- شعبة النفط وبما فيها شعبة كيل النفط وتنقل من وزارة الاقتصاد والمواصلات .

٦- مصفى النفط وتتضم له ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة وتدار معاملاته وفق نظام خاص يصدر لهذا الغرض .

ثانياً: تشمل وزارة المواصلات والاشغال الدوائر التالية :

أ- دائرة السكك الحديدية .

ب- دائرة البريد والبرق والتلفون واللاسلكي .

ج- مدرسة الهندسة .

د- دائرة الاشغال العامة وتلحق بها شعبة الجيولوجية .

هـ- دائرة الميناء تنقل من وزارة المالية .

و- دائرة الملاحة النهرية تنقل من وزارة المالية أيضاً.

ز- المطارات المدنية وتنقل من وزارة المالية ووزارة الدفاع وتؤلف لجنة خاصة للنظر في الاعمال التي يجب ان تشرف عليها وزارة الدفاع .

راجع مجلس الوزراء قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ والذي يتعلق بإلغاء وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلا عنها وزارتين ، وأعاد النظر فيها في جلسته التي عقدت بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ والتي قرر فيها بعض التعديلات الآتية ^(١٨) :

١- نقل دائرة الري ودائرة المساحة من وزارة الاقتصاد المحدثه الى وزارة المواصلات والاشغال المحدثه .

٢- الابقاء على مديرية النفوس العامة مربوطة بوزارة الداخلية وحذفها من وزارة الاقتصاد المحدثه .

٣- الابقاء على المطارات المدنية على حالتها الحاضرة وحذفها من وزارة المواصلات والاشغال المحدثه .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٩ قرر مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح الوزير المختص اضافة شعبة المباحث الفنية في وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارة الاقتصاد التي تقرر احداثها ^(١٩) .

اقترحت اللجنة (كما ذكر اعلاه في تقرير اللجنة المنشور في جريدة الاخبار) المشكلة في وزارة المالية ، تشكيل مديرية عامة تسمى بـ (دائرة تسوية الأراضي والتسجيل) ، وقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ ان تنقل لهذه المديرية دائرة الطابو العامة من وزارة العدلية ، ودائرة تسوية الأراضي من وزارة

المالية وربطها جميعا بوزارة الاقتصاد ، فاعترض وزير العدلية على هذا المقترح بكتاب تم توجيهه الى رئيس الوزراء وبين وجه نظره حول السببين ، فرد على السبب الأول القائل في ان دائرة الطابو لا يقتصر تسجيلها على الاملاك المفوضة والمملوكة — كما جاء في تقرير اللجنة — فذكر ان دائرة الطابو تسجل جميع الاراضي سواء كانت مفوضة او مملوكة او موقوفة او اميرية او ممنوحة باللزمة وكذلك تسجل كافة تفاصيلها وتعتمد على خرائط عامة (٢٠) .

اما السبب الثاني حول اختلاف دائرة الطابو مع لجان التسوية بشأن الرسوم ومقدارها ، فقد بين وزير العدلية ان هذا السبب ليس من شأنه ان يكون سببا لفك الارتباط ، اذ ان دائرة الطابو لها قانونها الخاص برسومها وان الاختلاف مع اي دائرة لا يمكن ازالته بطريقة فك الارتباط ، واذا فرضنا ان دائرة الطابو الحقت بوزارة الاقتصاد فأن الاختلاف بينها وبين اللجان لا يزول ، فمعالجة الاختلاف لا يكون عن طريق فك الارتباط وانما يكون عن طريق تعديل القوانين او تفسيرها ، فان السببين الذي ابدتهما اللجنة ليس فيهما ما يبرر فك ارتباط دائرة الطابو من وزارة العدلية وان بقاء هذه الدائرة ضمن وزارة العدلية له فوائد اكثر من فك ارتباطها والحاقها بوزارة الاقتصاد (٢١) .

وبناءً على ذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٩ فك ارتباط دائرة تسوية الاراضي من وزارة المالية وتوحيدها مع دائرة الطابو والحاقها بوزارة العدلية بعدما كان المقرر من قبل الحكومة الحاق هذه الدائرة بوزارة الاقتصاد الجديدة (٢٢) ، وقرر المجلس الموافقة على لائحة قانون احداث وزارة الاقتصاد ورفعها الى مجلس الامة لمناقشتها والتصويت عليها (٢٣) .

المحور الثاني : مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد في مجلس الامة العراقي :

أولاً- مناقشة لائحة وزارة الاقتصاد في مجلس النواب :

جاء في الاسباب الموجبة للائحة قانون وزارة الاقتصاد ان تاريخ تنسيق الدوائر في جميع الوزارات يرجع الى عهد تشكيل الحكومة العراقية وان الاعمال التي اصبحت تمارسها تلك الدوائر قد توسعت وازدادت مصروفاتها على مر السنين وخاصة بعد ان اصبحت السكك الحديدية ملكا للحكومة ، كما ان اعمال الدوائر غير متناسقة وقد حصلت القناعة التامة بان اعمال هذه الدوائر سوف تكون اكثر فائدة وسوف تؤدي خدمات اخرى مفيدة غير الخدمات التي تؤديها الان فيما لو وزعت اعمال الوزارة الحالية على وزارتين الاولى وزارة الاقتصاد والثانية وزارة المواصلات والاشغال وجاءت هذه الفكرة من توصيات اللجان المالية (٢٤) .

اجتمعت اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية في السادس والعشرون من حزيران ١٩٣٩ ولحصول النصاب من بين اعضائها ونظرت في لائحة قانون وزارة الاقتصاد وبعد المذاكرة واستماع ايضاحات وزير الاقتصاد والمواصلات وقبول الاسباب الموجبة فقد قبلتها اللجنة عينا وكما جاءت من الحكومة وهي توصي المجلس بالمصادقة عليها (٢٥) .

وعند مناقشة ميزانية عام ١٩٣٩ المالية من قبل لجنة الشؤون المالية في مجلس النواب ذكرت اللجنة ان التغيير المهم الذي جرى في الميزانية هو تقسيم وزارة الاقتصاد والمواصلات على وزارتين ، وان الحكومة قامت بهذا التقسيم هو تلبية لتوصيات اللجان السابقة ومنها توصيات اللجان المالية بسبب تعدد الدوائر المربوطة بهذه الوزارة واهمية الاعمال التي تقوم بها ولذلك تم فتح فصول جديدة في الميزانية لسنة ١٩٣٩ بسبب هذا الاحداث (٢٦) .

في جلسة مجلس النواب الثامنة والتي عقدت بتاريخ ٢ تموز ١٩٣٩ وأثناء مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية تحدث وزير المالية رستم حيدر حول التعديلات التي احتوتها هذه السنة المالية وفي مقدمتها الغاء وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلاً عنها وزارتين حيث اشار الى اهمية هذا التقسيم في تنظيم اعمال الدوائر التي ترتبط بهاتين الوزارتين والذي سيؤدي فيما بعد الى زيادة كفاءتها حيث انها كثيرة وذات اهمية ولها علاقة بعمران البلاد (٢٧) .

وجاء في المادة الثامنة من منهاج الجلسة لائحة قانون وزارة الاقتصاد حيث تضمنت تقرير اللجنة المشتركة من الشؤون الاقتصادية والمالية ، وفي بداية المناقشة اقترح نائب بغداد عارف حكمت اعادة لائحة قانون وزارة الاقتصاد الى اللجنة المالية للنظر فيها مجددا ؛ والسبب في ذلك لغرض ربط دائرة التسوية والتسجيل بالوزارة المختصة ، وبعد التصويت على المادة من قبل النواب اعيدت الى اللجنة المالية (٢٨) .

تمت مناقشة اللائحة المحالة من مجلس النواب في لجنة الشؤون المالية والتي عقدت بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٩ ، ذكرت اللجنة في تقريرها ان الحكومة قررت الحاق دائرة الطابو التابعة الى وزارة العدلية ودائرة تسوية الاراضي التابعة الى وزارة المالية الى وزارة الاقتصاد الجديدة ، بعد ذلك تم تعديل القرار وتم ادماج دائرة الطابو ودائرة التسوية بقسم واحد وتم الحاقه الى وزارة العدلية بدلا من وزارة الاقتصاد (٢٩) .

وعندما تمت مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد الفعلية في مجلس النواب العراقي ظهر فريقان متعارضان أحدهما عارض استحداث الوزارة والاخر كان مؤيداً لها ، وسنعرض كلا الفريقين بالتفصيل :

النواب المعارضون لتأليف الوزارة :

١- محمود رامز (نائب بغداد) (٣٠) :

في جلسة مجلس النواب الثالثة عشر والتي عقدت بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٣٩ في المادة الرابعة من منهاج المجلس وخلال مناقشة تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية ، عارض النائب محمود رامز تقسيم الوزارة مبررا معارضته على ان تاريخ تأليف هذه الوزارة يرجع الى تسميتها وزارة الاشغال والمواصلات بعدها تم تغيير الاسم الى وزارة الري والزراعة ثم غير واصبح وزارة اقتصاد ومواصلات واليوم تقسم الوزارة على قسمين ، فأن الحكومة ارادت من هذا التقسم اصلاح هذه الوزارة وتنظيم امورها وفق المصلحة العامة وهي تترتب على الوزير وحده ، وقال اذا لم تكن هناك مصلحة عامة يرجى منها خير للبلاد من هذا التقسيم فلا خير من هذا التقسيم اذا كانت الغاية هي احداث وظيفة للوزير ، وذكر النائب انه يمكن للمدير العام ان يدير دفة الامور وفق المصلحة العامة وهو اولى من الوزير لان الوزير اكثر انشغاله بالأمور السياسية ، وذكر أن شطر الوزارة يضر بالزراعة والري لان لم يدخل ضمن الزراعة ، فبقاء الري ضمن المواصلات معناه تعقيد المعاملات واشغال الناس في امور يجب ان تكون موحدة (٣١) .

٢- حمدي سليمان (نائب اربيل) :

عارض النائب تقسيم الوزارة على وزارتين لأنه كان يرى توزيع الدوائر بين الوزارتين لم يكن متساوياً ولا متوازياً ، حيث ان الدوائر التي اعطيت لوزارة الاقتصاد قليلة ويمكن ادارتها من قبل مدير قدير واحد ، اما الدوائر التي اعطيت الى وزارة المواصلات والاشغال فان اعمالها كثيرة ولا يرى فائدة من هذا التقسيم ، وتوافق رأيه مع رأي النائب محمود رامز في ان دائرتي الري والزراعة مرتبطة احدهما بالآخرى وان من الاصلح والاحسن لو اعطيت هاتان الدائرتان الى وزارة واحدة ، فأقترح اعطاء دائرة الري الى وزارة الاقتصاد لتحقيق الموازنة في الاعمال ولحصول الفائدة المرجوة .

٣- زامل المناع (نائب المنتفك) :

كان سبب معارضته في انه كان يرى تقسيم هذه الوزارة مضر بالخرينة والري ، وطلب من الحكومة فيما اذا كان هناك نفع خفي عليهم من هذا التقسيم فلتبينه لهم (٣٢) .

٤- سعيد الحاج ثابت (نائب الموصل) (٣٣) :

اشار النائب في ان وزارة الاقتصاد والمواصلات اصبحت اشغالها كثيرة وهناك وزارات اخرى كالداخلية والمالية ايضا اشغالها اكثر من باقي الوزارات ، ولكن يجب ان ننظر الى عدد نفوس العراق حيث انه لا يساعد على ذلك ، ولأجل تسهيل الامور كان النائب يرى ان اربع او خمس وزارات عدد كافٍ . وذكر ايضا ان اشغال الوزير اصبحت اكثر مما يتسع له الوقت اذ عليه بالإضافة لأشغال وزارته يطلب منه ايضا الحضور في مجلس النواب والاعيان ومجلس الوزراء وحضور الحفلات للاستقبال والتوديع والحضور في المفاوضات الداخلية والخارجية مما لايساعده في رؤية اشغاله ، فمن الافضل جعل نائب للوزير اي جعل المدير العام نائب عن الوزير وهذا لا يُكَلِّف الميزانية شيئاً (٣٤) .

النواب المؤيدون لتأليف الوزارة :

تحدث وزير المعارف صالح جبر (٣٥) وذكر ان الحكومة عندما تقدمت بهذه اللائحة جاءت لغرض الاصلاح التي تتوخاه من هذا التقسيم ، وان الفكرة درست منذ زمن وكانت المجالس واللجان النيابية راغبة فيها والحكومات السابقة وعدت بتحقيقها ، وان هذه المديریات هي مديريات هامة يجب ان تربط بوزارتين ولا يمكن ان تحقق الامور الاقتصادية التي تتطلبها البلاد مالم تحدث وزارة تعني بالأمور الاقتصادية . ورد الوزير على النواب المعارضين محمود رامز وحمدي سليمان بعدم ربط دائرة الري بوزارة الاقتصاد

فقال بانه يلوح للناظر لأول وهلة ان للري علاقة كبيرة بالزراعة هذا صحيح ولكن ان الري قائم على أعمال الهندسة والقناطر والسدود وتنظيم الماء على يد مهندسين وهذا له علاقة بوزارة الاشغال والمواصلات اكثر من وزارة الاقتصاد ، وكذلك ان هذه الدوائر المهمة تتطلب ان يكون على راسها رجل مسؤول ولا اتفق مع القول بأن المدير والموظفون يقومون بما لايقوم به الوزير^(٣٦) .

اما روفائيل بطي^(٣٧) نائب البصرة فرد على النائب محمود رامز في عبارتين الاولى حينما قال ان دائرة الميناء ليست بيدنا ، فرد وقال ان دائرة الميناء كانت في السابق ادارة خاصة ولكن بعد ذلك اصبحت احدى دوائر الحكومة العراقية ، ورد على الثانية حول تقسيم الوزارة كان لأجل رجل معين ، فقال ان هذه النظرية غير صحيحة فمثل هذا الكلام يقال في المجالس الخاصة وليس من المصلحة الوطنية ان تعود المجالس النيابية على هذا التفكير ، ولو كان هذا التقسيم لأجل شخص معين فأن للحكومة وزارة شاغرة (يقصد وزارة الداخلية) وبإمكانها ان تعينه لتلك الوزارة .

رد ايضا على النائب سعيد الحاج ثابت في ان الاخير كان موافق على تقسيم الوزارة وموقع عليها في اللجنة المالية ولكنه قام بمعارضتها في المجلس ، فرد بطي ان هذا لايجوز في التقاليد البرلمانية^(٣٨) .

وأظهر النائب ان فكرة تقسيم الوزارة انبعثت من التفكير الجدي لإنهاض اقتصاديات البلاد ، وان اكثر اللجان المالية اوصت بتقسيم هذه الوزارة لما فيها من نفع للمصلحة العامة ، وذكر ان البلاد العراقية معروفة بمزاياها الاقتصادية من حيث التربة والمعادن والمناخ ولم يفكر فيها تفكيرا جيدا حيث انها كانت تعاني من الحكم الاجنبي وان تقسيم الوزارة الكثيرة الدوائر الى وزارتين مايتسنى لها التفكير ومراقبة الشؤون الاقتصادية والمشاريع ، وان هذا الأحداث سوف تكون له فوائد كثيرة ولا يكلف الخزينة سوى مكتب الوزير وراتبه^(٣٩) .

وتحدث وزير الدفاع طه الهاشمي^(٤٠) فيما اذا كان يوجد استاذ في علم الادارة ليوضح للمجلس ان التشكيلات الادارية في الحكومات ليس فيها شئ ثابت وانها في تبدل مستمر ، وان المملكة حديثة النشأة ويجب ان يمضي عليها مدة طويلة حتى تنتهي من الإستحداثات والتشكيلات ، وذكر ان الوزارة فيها دوائر كثيرة هل تستمر على هذه الصورة او ان نقسمها الى وزارتين حتى يتفرغ كل وزير لشؤون وزارته ، ولا يتفق النائب مع رأي النواب في ان منصب الوزير هو سياسي فيجب ان يكون الوزير سياسيا ويجب ان يكون

ادارياً ويشرف على دوائره واعمال وزارته . وقال ان عدد الوزارات لا يقاس بعدد النفوس ولا توجد قاعدة لذلك فان دول تكون نفوسها اقل وفيها وزارات اكثر ^(٤١) .

جاء رد النواب المعارضين على اللائحة وبينوا ملاحظاتهم حول الموضوع وردا على ماتحدث به النائب رفائيل بطي ، تحدث النائب محمود رامز فقال انا عرضت وصرحت ان حسن النية والخدمة الحقيقية لدى الحكومة هو الذي ساقها الى تقسيم هذه الوزارة ، فأذا اردنا ان ننظر الى التقسيمات نجد ان مديرية البيطرة كانت سابقا تابعة الى وزارة الداخلية بعدها ربطت بوزارة الاقتصاد فلماذا كانت ولماذا انتقلت ؟ كذلك مديرية التجارة كانت وزارة قائمة بذاتها بعدها ربطت بوزارة المالية فبماذا كان يشتغل وزيرها ؟ وان الوزارة منذ ربع قرن في تجدد مستمر فما النتائج التي حصلنا عليها في هذه المدة من التجارب والتبدلات التي احدثت .

ورد النائب سعيد ثابت على ادعاء النائب رفائيل بطي حول الموافقة في اللجنة المالية على اللائحة والمعارضة عليها في المجلس ، فاستغرب ثابت من امر رفائيل بطي الغريب بعدم ابداء رأي ولا انتقاد في المجلس ، فقال ((ان الميزانية العامة الان بين ايدينا ووقعنا على تقريرها في اللجنة فهلا يحق لنا ان نأتي الى المجلس ونناقش فصولها)) ^(٤٢) . بعدها دخل المجلس في المذاكرة حول المواد وتمت قراءة لائحة قانون وزارة الاقتصاد رقم () لسنة ١٩٣٩ وتم قبول مواد القانون وتم تأجيل القراءة الثالثة حول اللائحة الى منهاج الجلسة اللاحقة .

وفي المادة الثانية من منهاج جلسة مجلس النواب الخامسة عشر من الاجتماع غير الاعتيادي التي عقدت بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٩ تمت القراءة الثالثة على لائحة قانون وزارة الاقتصاد وجرى التصويت عليها من قبل نواب المجلس وتم قبولها بصورة نهائية بأجماع الحاضرين والبالغ عددهم (٦٧) نائب ^(٤٣) .

ثانياً - مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد في مجلس الاعيان :

جرت مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد رقم () لسنة ١٩٣٩ في مجلس الاعيان في المادة الاولى من منهاج جلسته الرابعة عشر التي عقدت بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٩ حسب تقرير لجنة الامور المالية والاقتصادية والعسكرية التي اجتمعت في يوم السبت المصادف ٢٩ تموز ١٩٣٩ . وبعد المذاكرة فيها من حيث المبدأ والاساس وسماع ايضاحات الوزير رأت اللجنة انها موافقة وقررت قبولها وتوصي المجلس العالي بالموافقة

عليها ، وتمت تلاوة مواد اللائحة في مجلس النواب وتم قبولها نهائيا من قبل المجلس كما جاءت من مجلس النواب (٤٤) .

بعد الموافقة على فصل وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين هما (وزارة الاقتصاد) و (وزارة المواصلات والاشغال) من قبل مجلس الامة ، عرضت لائحة قانون وزارة الاقتصاد على مجلس الوزراء ، الذي صادق عليها في جلسته المنعقدة في العشرين من حزيران ١٩٣٩ ، وأقرنت هذه الموافقة على موافقة الوصي عبد الاله (٤٥) وقد تضمن قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ المواد الاتية :

١- تلغى وزارة المواصلات والاقتصاد وتحدث بدل عنها وزارتان الاولى بأسم (وزارة الاقتصاد) والثانية بأسم (وزارة المواصلات والاشغال) .

٢- تنظر وزارة الاقتصاد في امور (الزراعة - البيطرة - التجارة والاحصاء - الصناعات والمعادن - النفط) .

٣- تنظر وزارة المواصلات والاشغال في امور (الري - الاشغال العامة - المساحة - البريد والبرق والتلفون واللاسلكي - الميناء - الملاحة النهرية - السكك الحديدية) .

٤- تخول الى وزير الاقتصاد والمواصلات والاشغال جميع السلطات والصلاحيات المخولة الى الوزراء المسؤولين عن الشؤون والمصالح التي تقتضيها الضرورة (٤٦) .

فُسمت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين (٤٧) في الاول من اب عام ١٩٣٩ وحددت تشكيلات كل منهما بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ ، وتم اسناد وزارة الاقتصاد بالوكالة الى عمر نظمي (٤٨) وزيرا المواصلات والاشغال (٤٩) بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٤٠٥ بتاريخ ١ اب ١٩٣٩ (٥٠) .

الخاتمة :

من خلال دراسة موضوع " التوصيف القانوني لوزارة الاقتصاد العراقية خلال مرحلة التأسيس عام ١٩٣٩ " توصلنا الى النتائج التالية :

١. أرتبط تأسيس (تشكيل وزارة الاقتصاد) اول الامر بالأوضاع الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية لبريطانيا ورغبتها في السيطرة على الاقتصاد العراقي بالكامل .
٢. لم يرتبط تشكيل وزارة الاقتصاد بعد الاعلان الرسمي لتشكيل الحكومة المؤقتة عام ١٩٢١ بعجلة التطور الاقتصادي للبلاد ، اذ كان عبارة عن عملية تنظيمية ونتيجة حدوث الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ التي فرضت على الحكومة العراقية تنظيم اوضاعها الاقتصادية اسوة بالدول المجاورة .
٣. كان تأسيس وزارة الاقتصاد وفصلها عن وزارة المواصلات والاشغال هو نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ واضطراب الاوضاع بصورة عامة ، والحاجة الى قيام وزارة تختص بالامور الاقتصادية وتنظمها ، كذلك كثرة الدوائر المرتبطة بوزارة الاقتصاد والمواصلات ، فجاء هذا الشرط لتخفيف العبء وتحقيق افضل سيطرة على الاقتصاد العراقي .
٤. قامت الوزارة من خلال تشكيلاتها بكثير من الاعمال ذات الصلة بتطوير الاقتصاد العراقي وأنشطته المختلفة ، كالعمل على تطوير الزراعة وانشطتها وتنوع الصادرات العراقية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع بعض الدول والشركات العالمية ، فضلاً عن الاهتمام بالثروة الحيوانية وتأسيس بعض المصانع والقيام بعمليات المسح الجيولوجي للبحث عن المعادن والثروات الاقتصادية .

هوامش البحث :

١. ولد حمدي الباجه جي ابن عبد الوهاب في بغداد واتم دراسته في إسطنبول عام ١٩٠٩، ثم عاد إلى بغداد وعين أستاذاً في الاقتصاد في كلية الحقوق وشغل منصب قائمقام الكاظمية عام ١٩١٢ وانتخب في تموز عام ١٩٢٥ نائباً عن لواء بغداد وعين وزيراً للأوقاف ووزير الشؤون الاجتماعية ، وشكل وزارته الأولى في (٣ حزيران ١٩٤٤ - ٢٨ آب ١٩٤٤) ، أما الوزارة الثانية فشكلها في (٢٩ آب ١٩٤٤ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) ؛ للمزيد ينظر: باقر أمين الورد ، اعلام العراق الحديث ١٨٦٩ - ١٩٦٩ ، ج ١ ، مطبعة اوفيسست الميناء ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٥٥ .
٢. م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، الدورة الانتخابية الاولى ، الجلسة الثالثة والاربعون ، ٣١ آذار ١٩٢٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص ٥٥١ .
٣. نصرت رفعت بن ياور بن محمد برتو الفارسي ولد عام ١٨٩٤ ببغداد في محلة تسمى (جديد حسن باشا) ، سمي نصرت تيمناً بالمشير (نصرت باشا) اما تسميه الفارسي نسبة الى عمل جده محمد برتو كاتب اللغة الفارسية في ديوان ولاية بغداد تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب ودخل الابتدائية والاعدادية والحقوق وشغل عدة وظائف ادارية ، اصبح عضواً لمجلس النواب العراقي ، وتولى عدة وزارات منها (المالية - الاقتصاد - الشؤون الاجتماعية - الخارجية - العدلية - الداخلية) ؛ للمزيد ينظر: عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص ٥-٣٠ .
٤. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ص ٥٦٣-٥٦٤ .
٥. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٨ .
٦. مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، ط ١ ، شركة التجارة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ٢٢٠ .
٧. عديد دويشا ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ت: مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٤ .
٨. ذنون يونس حسين الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٢ .
٩. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، ط ٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١١ .
١٠. عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ - ١٩٥٨ ، ج ١ ، ط ١ ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٢ .
١١. عدنان هريز جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠ - ١٩٣٩ دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٠ .
١٢. (الاحبار) (جريدة) ، العدد ١٦٨ ، ٣ كانون الثاني بغداد ١٩٣٩ .

١٣. د.ك.و ، البلاط الملكي ، تشكيلات الدولة ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، الملف ٣١١/٣٠٠ ، كتاب وزارة المالية الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ اب ١٩٣٨ ، ص ٢ .
١٤. د.ك.و ، المصدر نفسه ، ص ١ .
١٥. الاخبار ، المصدر السابق ، العدد ١٦٨ ، ٣ كانون الثاني ١٩٣٩ .
١٦. المصدر نفسه .
١٧. د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملف ٣١١/٤٨٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ ، ص ٤٩-٥٠ .
١٨. د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملف ٣١١/٤٨٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ ، ص ٢٢ .
١٩. د.ك.و ، المصدر السابق ، الملف ٣١١/٤٨٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٩ ، ص ٣٢ .
٢٠. د.ك.و ، البلاط الملكي ، تشكيلات الدولة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، الملف ٣١١/٣٠٠ ، كتاب التدوين القانوني المرفوع من قبل وزير العدلية الى رئيس الوزراء ، ص ٣٠ .
٢١. د.ك.و ، المصدر نفسه ، ص ٣١ .
٢٢. د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملف ٣١١/٤٩٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٩ ، ص ٦٨ .
٢٣. د.ك.و ، وزارة الداخلية ، انظمة الوزارات ١٩٤٧-١٩٥٥ ، الملف ٣٢٠٥٠/٦٦٢٤ ، كتاب مجلس الوزراء الى وزارة المالية ، ص ٤٨ .
٢٤. م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩ ، ص ٨١-٨٢ .
٢٥. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، ص ٩٩ .
٢٦. م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص ١٨ .
٢٧. م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة الثامنة ، ٢ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩ ، ص ١٢٥ .
٢٨. م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .
٢٩. م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية ، ص ٩٧ .
٣٠. وهو من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني وعُرف بجرأته ووطنيته ، انتخب في عضوية المجلس النيابي لعدة دورات كنائب عن بغداد ، وهو احد اعضاء حزب الشعب الذي تشكل في ٣ كانون الاول ١٩٢٥ ؛ كاظم جواد احمد الهياضي ، دور نواب بغداد ١٩٢٥ - ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ و ٥٩ .

٣١. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٣٨ .
٣٢. م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .
٣٣. ولد سعيد جليبي الحاج ثابت بن نعمان بن محمود بن محمد العبيدي في الموصل عام ١٨٨٣ ، ومن أسرة موصلية عرفت بامتهانها التجارة والزراعة ، ونشأ تنشئة دينية فتعلم في الكتاتيب القرآن الكريم واللغة العربية والخط ، وتخرج من الحقوق ، وانتمى الى عدد من الاحزاب والجمعيات السياسية العربية وذلك من اجل مقاومة سياسة الاتحاديين ثم مقاومة الاحتلال البريطاني ؛ سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ .
٣٤. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٤٠ .
٣٥. محمد صالح بن جبر النجار بن علي ولد عام ١٨٩٦ في الناصرية ، ينتمي لأسرة متواضعة من بني زيد احدى عشائر الشطرة من جنوب العراق ، دخل المدرسة الرشدية عام ١٩٠٢ والتحق في مدرسة الحقوق عام ١٩٢١ ، تقلد مناصب ادارية عديدة ، اصبح نائبا عن المنتفك عام ١٩٣٠ ، وعين متصرفا في لواء كربلاء عام ١٩٣٥ ، تقلد عدة مناصب وزارية واصبح وزيرا للمعارف والعدلية والشؤون الاجتماعية والداخلية والمالية والتموين ، بعدها اصبح في عام ١٩٤٨ رئيساً للوزراء ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٤ - ٢٥ ؛ نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، ط ١ ، مطبعة دار الساقى ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٢٦-٣٠ .
٣٦. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٣٩ .
٣٧. ولد رفائيل بن بطرس بن عيسى بن بطي في الموصل عام ١٩٠٠ ودرس في مدرسة الالباء الدومنيكيين واصبح معلماً ، وترك مهنة التعليم وعمل محرراً في جريدة العراق عام ١٩٢١ وهو من رجال الصحافة المعروفين والحقوقين البارزين ، وعمل في دوائر الحكومة وكان مديراً للتحريير في مديرية الزراعة العامة عام ١٩٢٤ ومعاون سكرتير في وزارة الداخلية ، انتخب نائب عن الموصل عام ١٩٣٤ والبصرة ١٩٣٩ وعمل في جريدة البلاد والحوادث ؛ للمزيد ينظر مير بصري ، اعلام الادب العراقي الحديث ، ج ٢ ، ط ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦١-٣٦٢ .
٣٨. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٤٠-٢٤١ .
٣٩. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٤١ .

٤٠. طه بن سلمان بن صالح بن احمد من اسرة عربية هاشمية من مدينة الموصل ، ولد عام ١٨٨٨ في بغداد ، تعلم في الكتاتيب والمدرسة الرشدية ثم الاعدادية العسكرية في بغداد وتوجه بعدها للكلية الحربية في اسطنبول وبعد تخرجه منها قبل في كلية الاركان ، ودرس تاريخ الاديان في جامعة اهل البيت وجامعات اخرى وله الكثير من المؤلفات ، تقلد الهاشمي العديد من المناصب الادارية والعسكرية وتدرج بها الى ان اصبح وزيرا ورئيساً للوزراء في عام ١٩٤١ ؛ للمزيد عن طه الهاشمي ينظر : يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٦-٩٩ .
٤١. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٤٢ .
٤٢. م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ - ٢٤٢ .
٤٣. م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الخامسة عشر ، ١٧ تموز ١٩٣٩ ، ص ٣٠٢ .
٤٤. م.م.ع ، الحكومة العراقية ، الاجتماع العاشر غير العادي ، الجلسة الرابعة عشر ، ٣١ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
٤٥. د.ك.و ، البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، الملف ٣١١/٤٩٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٩ ، ص ٦٨ - ٦٩ .
٤٦. د.ك.و ، المصدر السابق ، الملف ٣١١/٣٠٠ ، ص ٣٥ ؛ (البلاد) (جريدة) ، العدد ٢٠٤٩ ، ٢٥ حزيران بغداد ١٩٣٩ .
٤٧. نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٦ .
٤٨. هو عمر نظمي حسن صفوة بن الملا محمد افندي الوندائي ولد في عام ١٨٩١ في كفري ، درس الحقوق وبعد ان تخرج منها عين قاضي في كركوك في عام ١٩٢١ وتقلد العديد من المناصب الادارية في وزارة العدلية بعدما قررت الحكومة الاستفادة من خبراته الادارية فعين في عام ١٩٢٧ متصرف في كركوك ثم الكوت والبصرة والموصل ، وعين مفتشاً ادارياً في الالوية الشمالية ، عام ١٩٣١ تولى منصبا وزاريا ، فاصبح وزيرا للمواصلات والاشغال ، والداخلية ، والعدلية ، وتقلد وزارات ، المالية والدفاع والاقتصاد والشؤون الاجتماعية بالوكالة عين وزيرا للاقتصاد والمواصلات ؛ للمزيد ينظر: حيدر علي طويان ، اسرة عمر نظمي دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق ، ط ١ ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٣ - ١٧ .
٤٩. سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٥ ، ط ١ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٧٤-٧٥ .
٥٠. د.ك.و ، وزارة المواصلات والاشغال ، متفرقة ١٩٣٩ ، الملف ٣٢١٣١/٢٨٢ ، كتاب اسناد منصب وزارة الاقتصاد ، ص ٨ .